

---

**The structure of services in correctional institutions in the light of the structural-functional theory: Analytical theory study**

Karwan Ahmed Mohamed,  
PhD student at Sulaymaniyah University/ College of Human Sciences  
- Department of Social Service  
Email: [karwan.mohmmad@univsul.edu.iq](mailto:karwan.mohmmad@univsul.edu.iq)  
Asst. Prof. Rizkar Mustafa Ghafoor (Ph.D)  
Sulaymaniyah University/ College of Human Sciences - Department  
of Social Service  
Email: [rzgar.ghafur@univsul.edu.iq](mailto:rzgar.ghafur@univsul.edu.iq)

**DOI:** <https://doi.org/10.31973/aj.v2i147.4163>

**Abstract**

Punitive institutions are considered among the social institutions that seek to achieve their preventive goals by rehabilitating criminals in order to preserve the internal system of this institution, and in application of the applicable social policy aimed at bringing about a change in the behavior of individuals. The researcher in the current study followed the desk reaserches when reviewing the literature and sources in his study Theory. The researcher employed the structural and functional theory in explaining and clarifying the services provided in the correctional institutions. Through the structural-functional theory, the institution's practice of its functions is based on an institutional structure that is progressive and conscious of its performance of functions. Therefore, the relationship between the inmate and the institution is a conscious relationship, meaning that it is specific, and the institution is his awareness of the extent of the services it provides to him. The constructive-functional approach begins in its analysis of the prison by looking at it as a geographical environment for a human society, in which those in it have stable, solid and similar relationships with their counterparts in every prison in the world, regardless of its location, type and nationality of its inmates

**Keywords:** services, correctional institutions, functional constructivism.

## بنية الخدمات في المؤسسات الإصلاحية في ضوء النظرية البنائية الوظيفية دراسة نظرية مكتبية

الباحث كاروان احمد محمد،

أ.م.د. رزگار مصطفى غفور

طالب دكتوراه في جامعة السليمانية/ كلية

جامعة السليمانية/ كلية العلوم

العلوم الإنسانية- قسم الخدمة الاجتماعية

الإنسانية- قسم الخدمة الاجتماعية

### (مُلخَصُ البَحْث)

تعد المؤسسات العقابية من بين المؤسسات الاجتماعية التي تسعى إلى تحقيق أهدافها الوقائية عن طريق تأهيل المجرمين حفاظاً على النظام الداخلي لهذه المؤسسة، و تطبيقاً للسياسة الاجتماعية المعمول بها والرامية إلى إحداث تغيير في سلوكيات الأفراد. واتباع الباحث في الدراسة الحالية مراجعة الأدبيات والمصادر والتي تعبر من البحوث المكتبية والنظرية. وقام الباحث بتوظيف النظرية البنائية الوظيفية في تفسير وتوضيح الخدمات المقدمة في المؤسسات الإصلاحية. وتبين من النظرية البنائية الوظيفية ممارسة المؤسسة لوظائفها التي تقوم على بنية مؤسسية متدرجة وواعية لأدائها للوظائف؛ لذلك فإن العلاقة بين النزول والمؤسسة علاقة واعية، بمعنى أنها محددة و بالمؤسسة هو وعيه بمدى ما تقدمه له من خدمات. ينطلق المدخل البنائي الوظيفي في توظيفها للسجن عبر النظر إليه على أنه بيئة جغرافية لمجتمع بشري يرتبط الموجودون به بعلاقات ثابتة وراسخة ومتماثلة مع نظيراتها في كل سجن من سجون العالم بغض النظر عن مكانه ونوعية نزلائه وجنسياتهم .

**الكلمات المفتاحية:** الخدمات، المؤسسات الإصلاحية، البنائية الوظيفية.

### مقدمة

المؤسسات الإصلاحية هي الأماكن والمنشآت التي أعدتها الدولة لتنفيذ العقوبات السالبة للحرية المحكوم بها على المسجونين بموجب حكم قضائي، وتعد هذه المؤسسات مكاناً للحد من الجريمة ومكافحتها وعلاج المجرم والإشراف عليه، وإصلاحه وإعداده ليكون مواطناً صالحاً بعد الإفراج عنه. يعد نزلاء المؤسسات الإصلاحية جزءاً لا يتجزأ من المجتمع، ولا يمكن لنا سلخهم عنه، أو حتى جعلهم يشعرون بأنهم منبوذون وغير مقبولين، فالنزول هو إنسان دفعته الظروف إلى دخول تلك المؤسسات؛ ولذا فهم يختلفون باختلاف ظروفهم، فمنهم من يكون الإجرام في طبعه، ومنهم من يتعلم الإجرام من الآخرين، ومنهم من يكون الإجرام بعيداً عن سلوكه وعن طبيعته وتنشئته، لكن ظروفه طارئة دفعته لأن يكون أحد نزلاء تلك المؤسسات، إن مثل هذا التنوع يجعل المسؤولية التي تقع على عاتق تلك المؤسسات كبيرة جداً في التعامل مع هؤلاء الأشخاص، وإعادتهم إلى المجتمع بصورة ايجابية.

## الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

## المبحث الأول :مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها

## أولاً: مشكلة الدراسة:

تعد مهنة الخدمة الاجتماعية مهنة إنسانية منذ نشأتها فهي تركز على الانسان مهما كانت ظروفه أو مشكلاته و قيمه وعاداته، كما تتعامل المهنة مع الانسان مهما كان سلوكه سلبيا أم ايجابيا بهدف مساعدته على التخلص من الظروف والمشكلات التي تعوق تكيفه مع نفسه وتوافقته مع المجتمع.تعد فئة النزلاء من أمس الفئات التي بحاجة الى مساعدة المهنة ، إذ إن الشخص الذي أقدم على ارتكاب الجريمة سواء أكانت الجريمة في حق شخص أو جماعة أو مجتمع وبذلك تسهم مهنة الخدمة الاجتماعية بدور فاعل في مساعدة النزير على مواجهة الضغوط والمشكلات الاجتماعية والنفسية والعقلية والصحية ومساعدته على العودة إلى المجتمع(الخمسي، ٢٠١٣، ص ص ٢١٠ - ٢١١). وهناك اتجاهات ونظريات عديدة يمكن اعتمادها وتوظيفها في الخدمات المقدمة من المؤسسات الإصلاحية، ومن هذا المنطلق تكمن مشكلة الدراسة الحالية في السؤال الآتي:

ما مدى إمكانية توظيف النظرية البنائية الوظيفية في الخدمات المقدمة في المؤسسات الإصلاحية وتوضيح أبعادها؟

## ثانياً: أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة الحالية في بلورة و عرض جميع الخدمات المقدمة من المؤسسات الإصلاحية، وإمكاناتها إنجاز دراسة نظرية علمية عن الخدمات التي لها دور في إصلاح النزلاء وتأهيلهم .

## ثالثاً: أهداف الدراسة

١- التعرف على قدرة النظرية البنائية الوظيفية وتوظيفها في بنية الخدمات المقدمة في المؤسسات الإصلاحية.

٢- المساهمة في إثراء الدراسات النظرية والمكتبية المتعلقة بالسجون والإصلاحيات .

## المبحث الثاني: تحديد المفاهيم العلمية

١- الخدمات: تعني الخدمات البرامج والخدمات والأنشطة التي تقدمها الخدمة الاجتماعية بواسطة الاخصائيين الاجتماعيين بهدف مساعدة الناس كي يصبحوا أكثر قدرة على اعتماد أنفسهم ،ووقايتهم من الاتكال على الآخرين بصورة غير طبيعية، وتقوية العلاقات الأسرية، و مساعدة الأفراد والجماعات والأسر والمجتمعات المحلية لاستعادة قدراتهم، والقيام بأداء وظائفهم الاجتماعية بصورة صحيحة ، كما تستهدف هذه الخدمات مساعدة الأفراد للحصول على الموارد الملائمة التي تفي بحاجاتهم ،وتقويم قدراتهم ، والقيام برعاية أنفسهم والآخرين ،

وتوجيههم وعلاج مشكلاتهم النفسية والاجتماعية ، والدفاع عن حقوقهم و مصالحهم أمام الجهات الرسمية، وتوضيح مسؤوليات المنظمات و المؤسسات تجاه الأفراد والأسر والجماعات وربط العملاء بالموارد اللازمة (حامد، ٢٠١٢، ص ٢١١).

٢- المؤسسة الإصلاحية أو العقابية (السجن) (correctional institution): فقد وردت تعريفات السجن في المدارس والنظريات المختلفة فعلى سبيل المثال تعرف المدرسة الوظيفية السجن بأنه بناء مقفل ويوضع فيه الأشخاص المتهمون في انتظار محاكمتهم أو انتظار تنفيذ الأحكام الصادرة ضدهم فالسجن على أساس تعريف المدرسة الوظيفية يقوم بمهمتين مزدوجتين في الوقت نفسه الحجز المؤقت، والتنفيذ النهائي للعقوبة السالبة للحرية.(الرشيدى، ٢٠١١، ص ١٠).

٣- البنائية الوظيفية: يشير "مفهوم البناء إلى مجموعة من العناصر التي تقوم بينها علاقات محددة تعبر عن كل العمليات القائمة بين هذه العناصر . وتدرك العناصر العلاقات المجردة، الأمر الذي يجعلها مستقلة من الناحية المنطقية عن أي محتوى يمكن إدراكه حسياً"(لطي، والزيات، ١٩٩٩، ص ٥٧).

"وغالبا ما تشير الوظيفة إلى الإبهام الذي يقدمه الجزء للكل، وهذا الكل قد يكون متمثلا في مجتمع أو ثقافة. ولعل ذلك هو المعنى الذي يقصده كثير من الأنثروبولوجيين مثل راد براون Brown رالف لنتون Linton ، ومالينوفسكي Manilow ، بل ودوركايم أيضا" (تيماشيف، ١٩٧٨، ص ٣٢٠).

وترى البنائية الوظيفية بأن المجتمع أو المجتمع المحلي أو المؤسسة أو الجماعة تتكون من أجزاء أو وحدات مترابطة ولكل جزء وظائف، ويعد النسق والأجزاء متكاملة فكل جزء يكمل الآخر. والوظائف التي يؤديها النسق أو المؤسسة تشبع حاجات الأفراد المنتمين لها فقد تكون حاجات اجتماعية أو روحية أو حاجات أساسية(الحسن، ٢٠٠٥، ص ٥٦-٥٨).

## الفصل الثاني: العلاقة الوظيفية بين الخدمات في المؤسسات الإصلاحية والنظرية البنائية الوظيفية

تمهيد: تعد الدراسة الحالية من الدراسات النظرية والمكتبية التي تفيد اشباع الحاجة المعرفية أو لتوضيح غموض يحيط بموضوع ما من دون النظر إلى تطبيق نتائجه في المجال العملي .وهي تعتمد بصورة رئيسة الأفكار والمادة الجاهزة والموجودة عادة في المكتبات. والهدف منها تطوير المفاهيم النظرية والسعي وراء الحقيقة(غرابية، دهمش، الحسن، عبدالله وأبو جبارة، ٢٠١٩، ص ١٣).

## المبحث الأول: تصنيف الخدمات وأنواعها

تعد العمليات الإصلاحية التي تقدم للنزلي في أثناء مدة إيداعه في المؤسسة العقابية والتي تشمل البرامج التأهيلية بمختلف أشكالها ومستوياتها (خدمات الاستقبال، والخدمات الاجتماعية، والخدمات النفسية، والخدمات الصحية، والخدمات التعليمية، وخدمات العمل والتدريب المهني، وخدمات التهذيب الديني والخلقي، والخدمات الترويحية والترفيهية، والخدمات القانونية، وخدمات الأمن والقوة الإجرائية، وخدمات الرعاية اللاحقة).

## ١- خدمات الاستقبال

بعد صدور الحكم على الجاني العقوبة السالبة للحرية، يبدأ تنفيذ العقوبة، ويوضع الجاني في المؤسسة العقابية لقضاء مدة العقوبة المحكوم بها، يتم استقبال المحبوس الذي يكون تحت حراسة إحدى مصالح الأمن، بالمدخل الرئيس للمؤسسة و يتم فك قيوده، والتأكد من أمر الإيداع، وهوية المحبوس، و تفتيشه. (لبشر و بكار، ٢٠١٨، ص ٣٩) ويعد الاستقبال أول مراحل الفحص، إذ يوضع المحكوم عليه في جناح الاستقبال و يتوقف نجاح عملية الاستقبال على استعمال الاخصائي مهنته بكفاءة عالية والإقلال من توجيه اللوم وإشاعة الثقة والاحترام المتبادل في أثناء الإقامة في جناح الاستقبال كما ينبغي تعريف النزلي والمودع بتعليمات أقسام إصلاح الكبار إذا كان نزلياً وتعليمات مدارس التأهيل إذا كان مودعاً لما يترتب على ذلك من مردود ايجابي على الانضباط (صالح، ٢٠٠٩، ص ١٣٨). وإن المذنب بمجرد قدومه الى السجن لا يستطيع أن يدرك

من ايداعه بالسجن سوى إن المجتمع قد لفظه وبأنه شخص منبوذ وهو نتيجة لذلك يقع فريسة للصراع النفسي والتوتر والقلق الإحساس بالخوف والاعتراب، وتكون المرحلة الأولى من ايداعه بالسجن دائماً مرحلة مقاومة للنظام والبرامج والعمليات والإصلاح والعلاج. نظراً؛ لأهمية عملية الاستقبال في نجاح العملية التأهيلية والعلاجية للنزلاء. ينبغي على أخصائي الاستقبال في السجن القيام بمقابلة النزلاء المحكوم عليهم والواردين للسجون للتعرف عليهم و بث الثقة في نفوسهم، ويجب أن يزود كل مسجون بمجرد قدومه إلى السجن بتعليمات مكتوبة بشأن النظم المقررة لمعاملة النزلاء من طائفته والقواعد التأديبية المعمول بها في المؤسسة وطرائق الحصول على المعلومات وتقديم الشكاوى، وجميع التعليمات الأخرى التي يتعين إلمامه بها لمعرفة حقوقه وواجباته حتى يكيف نفسه مع حياة المؤسسة. (فهيم، ٢٠١٢، ص ٢٥٤ - ٢٥٥) لذلك يتضمن برنامج الاستقبال ثلاثة أنواع من البرامج هي:

١- البرنامج التعريفي بالبيئة الجديدة التي يتم تعريفها للنزلي وإيضاح ما يجب عليه وماله من حقوق و واجبات .

٢- برنامج تسجيل النزير بعد استلامه وتسليمه الحاجات الضرورية لحياته داخل السجن أو المؤسسة.

٣- برنامج الدراسة العلمية لشخصية السجين والتي تتضمن الإحاطة بكل جوانب شخصيته من النواحي الشخصية والاجتماعية والبيولوجية، والتعرف على مهاراته العلمية والمهنية ومن ثم تقرير نوع المعاملة التي ينبغي الأخذ بها تجاه هذا السجين. إن مبدأ معاملة السجين مبدأ مهم في الفلسفة الإصلاحية يأخذ في الحسبان أن كل سجين له مميزاته الشخصية التي تجعله يختلف عن غيره (اسماعيل، ٢٠١١، ص ٢١٣).

## ٢- الخدمات الاجتماعية

الخدمة الاجتماعية مهنة إنسانية تعمل على تهيئة أسباب التغيير تحقيقاً للرفاهية الاجتماعية بأسلوب منهجي يحفز طاقات الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية وتدعيم قدراتها وإمكانياتها وعلاج مشاكلها على أساس من المساعدة الذاتية وفي إطار أيديولوجية المجتمع (صالح، ٢٠١٤، ص ٣٠).

ظل إهتمام السجن ينحصر إلى مدة قريبة بمحاولة تطبيع النزلاء أو تكييفهم لظروف السجن وشروط العيش بين جدرانها والالتزام بأنظمتها وتعليماته بأقل قدر ممكن من المشكلات السلوكية، كالمخالفات الانضباطية، والهروب، والشغب، والتمرد، والعصيان. قد استعمل مطلب تطويع النزلاء لحياة السجن مسوغاً لتقديم بعض الخدمات الاجتماعية والانسانية الأولية داخل المؤسسة كتحسين نوعية الطعام، وكميته، وظروف السكن، وتيسير بعض مفردات الحياة المعيشية الأخرى. (الدوري، ١٩٨٩، ص ٣٦٢)

السجن ليس مجتمعاً صغيراً مغلقاً ومؤلفاً من جماعة من السجناء وليس مجرد مكان أو مؤسسة للعقاب والتقويم والإصلاح، بل إنه مكان وجدت به جماعة من الناس لأفرادها مصالح متضاربة و متطلبات يجب إشباعها، ويعيشون مدداً مختلفة تمتد إلى أكثر من (٢٠ سنة) أحياناً فيتكون نمط خاص من العلاقات الاجتماعية بهذا المجتمع. إن كل مؤسسة لها قوانين تهدف إلى تحديد سياستها وتتولى القيام بتحديد سلوك وعلاقات أفرادها. فالشخص الذي يدخل السجن لأول مرة يتحتم عليه أن يتعرف على ثقافة السجن وطرائق السلوك فيه (هرزاني وإبراهيم، ٢٠٠٤، ص ١٤)؛ لذلك بظهور الفكر الإصلاحي وحركته الانسانية انتقل الإهتمام الإصلاحي إلى تحسين علاقة النزلاء بعضهم مع بعض وتكيف النزلاء مع شروط السجن وامتصاص أسباب النقمة و الإحباط والعوانية التي تفرزها طبيعة مجتمع السجن وثقافته. كما اتجهت بعض برامج الخدمات بأهدافها العامة إلى محاولة إيجاد الانسجام الاجتماعي والعاطفي والنفسي مع مكونات البيئة البشرية التي يعيش فيها النزير حتى أصبحت تلك الخدمات من أولويات السجن وإدارته. (الدوري، ١٩٨٩، ص ٣٦٢)

وإذا كان الأمر كذلك ومن أجل الوصول الى ذلك الوضعية المناسبة لحياة النزير لابد من توفير البيئة المناسبة لهم أمنيا أي الأمن الاجتماعي، والذي يقصد به مجموعة الجهود المتضافرة لمواجهة الظروف التي تكون خطرا على حياة النزير و حفاظه من تهديد السجن وعليه يحس النزير وهو آمن في السجن الأمر الذي يجعله أكثر قدرة على تحمل المسؤولية الاجتماعية. (شحاتة، ٢٠٢٠، ص ٧٤١)

وذلك؛ لأن حرمان المحكوم عليه من الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه يقف حجرة عثرة أمام جعل حياته كما كانت عليه قبل إيداعه السجن؛ لذا من الواجب عدم حرمان النزلاء من سبل الحياة الطبيعية وذلك بالسماح لهم بتنظيم حياتهم على نحو يساعدهم أولا على تقبل الحياة الجديدة داخل السجن والتكيف معها، ثانيا بتنظيم صلاتهم الخارجية على نحو يسهل اندماجهم في المجتمع بعد الإفراج عنهم مما يسمح كذلك في تهيئة الأجواء لنجاح وسائل المعاملة العقابية. (مداني، ٢٠٠٨، ص ٦٠)

تعد الخدمات الاجتماعية في السجون حلقة الوصل بين النزير وإدارة المؤسسة الإصلاحية. نظرا لإسهامها في توجيه التفاعلات لتكوين علاقات إيجابية بين النزلاء من جهة، وبين النزلاء وإدارة المؤسسة الإصلاحية عبر إيجاد أدوار اجتماعية بناءة من جهة أخرى، فضلا عن إسهامها الفاعل في تخفيف السلوك العدواني عبر تهيئة تحديد الأدوار واستثمار أوقات الفراغ بما يعود بالنفع على النزير. ولا يقتصر دور الخدمات الاجتماعية على علاج الحالات الفردية وتأهيلها اجتماعيا، بل يتعدى ذلك إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى عدم عودة السجين لممارسة نشاطه الإجرامي بعد الخروج من السجن، وذلك بتأهيله ومساعدته في إيجاد الضمان الذي يهيء له الحياة الكريمة (السبيعي، ٢٠٠٦، ص ٣٩).

تهدف الخدمات الاجتماعية لتحقيق هدفين: الأول معرفة مشاكل المحكوم ومحاولة حلها حتى يستطيع أن يستجيب لأساليب التأهيل وهو مطمئن النفس هادئ البال، فيتحقق الهدف من المعاملة العقابية على أحسن نحو . والهدف الثاني : هو الإبقاء على الصلة بين المحكوم عليه والمجتمع طالما أنها لا تهدد بالخطر النظام العقابي؛ لأن هذه الصلة تسهم في تحقيق الغرض التأهيلي للجزاء الجنائي، إذ تسهل على المحكوم عليه التكيف مع المجتمع بعد الإفراج عنه، وتتنوع صور هذه الصلة لتشمل تلقي الزيارات داخل المؤسسة وتبادل الرسائل (العاني وطوالبه، ١٩٩٨، ص ٣٧٤).

## ٣- الخدمات النفسية

يستخلص من استعراض النماذج العربية والغربية والاممية والاقليمية إن الخدمة النفسية تمثل محورا متوافقا في البرامج الإصلاحية. عند دخول النزول المؤسسة الإصلاحية يتم مقابلة النزول للتعرف على ملامح شخصيته و إمكانياته الذهنية ومدى انعكاساته على تصرفاته وسلوكه. وينبني هذا الإجراء على ما أصبح متعارفا عليه من الاتجاهات العلمية الحديثة عن وجود فوارق بين الأفراد في القدرات والميول والاستعدادات. من فوائد هذه الفحوصات أنها تمكن من إستبعاد من قد يتبين عجزه من النزلاء عن التكيف مع مجتمع المؤسسة وعن الاستفادة منها (الرفاعي، ١٩٩٩، ص ١٥١). في الواقع إن أفضل فرصة للأخصائي للاتصال بالنزول هي عند وصوله إلى السجن حيث يعاني السجين من الصدمة الأولى التي يواجهها في يومه الأول أو الليلة الأولى في السجن ومقابلة النزلاء الآخرين وما يساوره من حيرة وارتباك وفرع وما يتولد في نفسه من كراهية للمجتمع وعندئذ يتيح الأخصائي النفسي الفرصة للنزول لمناقشة الواقع المؤلم لحياة السجن، وإمكانات المستقبل وفرص التعليم والتوجيه المهني، والقيود المفروضة كما يراها النزول. غالبا ما يخفي النزول مشاعره الحقيقية ويحتاج الأمر إلى مدة من الزمن حتى يتمكن النزول من تدعيم علاقته بالأخصائي النفسي، وعندئذ يقوم الأخصائي بتقدير مقدار المساعدة التي يحتاج إليها النزول ونوعها وإمكانات تقديم المساعدة في الظروف القائمة (غباري، ٢٠٠٦، ص ٣٩٧). وإن النزول عند دخوله مجتمعا جديدا كمجتمع السجن فهو في أمس الحاجة إلى أن يكون في أمان من زوايا عدة وهنا يكون الأمان النفسي. ذلك؛ لأن الفرد وإن كان مهددا من الداخل لا تصلح معه إجراءات الأمان و وسائله الداخلية كافة سواء أكان أمانا اقتصاديا أم أمانا غذائيا أم أمانا عاما فإن الأمان النفسي أشدهم خطرا وأهمية على وجه الإطلاق، و يظل الفرد خائفا مرتعدا فرعا من دون أن يكون هناك في العالم المحيط به ما يدعو إلى القلق من الناحية الموضوعية ولذلك قيل إنه لايعني شيئا أن يكسب الإنسان كل العالم ويخسر نفسه. فالشخص الذي لا يشعر بالاستقرار والطمأنينة لا يستطيع مواجهة الحياة بمشكلاتها وصعوباتها والتي تحتاج منا إلى جهد نفسي لمواجهتها مواجهة الشخص الأمان انفعاليا؛ لأنه لا يستجيب عندئذ للموقف الخارجي فقط بقدر ما يتداخل في استجابة مخاوفه ومناحي قلقه وأنواع الصراع التي يعاني منها. والشعور بالأمان شرط ضروري من شروط الصحة النفسية كما أن الخوف مصدر كثير من الملل والمتاعب النفسية، وإذا كان أمن الفرد أساس توازنه النفسي فإن أمن الجماعة أساس كل إصلاح إجتماعي. (عطار، ٢٠٠٩، ص ص ٥٤-٥٥) يحتاج النزلاء إلى خدمة جسدية ونفسية شاملة بسبب حالتهم النفسية الناجمة عن تقييد حرياتهم، أو ما يصطلح عليه في علم العقاب بحالة (ذهان الوسط العقابي) التي تنتاب الشخص فيها



ضرب من الاضطراب في الشخصية والوظائف العقلية ، نتيجة تواجده في الوسط العقابي، وهو الاضطراب الذي عادة ما يكون مصحوبا بانفعالات خفية، وخوف من المجهول، وأرق، وهوس، وإضطرابات عصبية، ومظاهر قلق و اكتئاب ويأس وشك ، وكل ما يوسوس به الشيطان من ريبة، وخواطر وأفكار قادمة، مما يدمر عزيمة الشخص ويثبط همته، ويجعله غير قادر لمواجهة متطلبات الحياة ومجابهة مشكلاتها، إلى حد الإحباط، من هنا وجبت ضرورة وجود الخدمات العلاجية التي يلزم فيها خضوع النزير للعلاج العضوي والنفسي الفردي والجماعي، فقد يكون المرض - العضوي أو النفسي - أحد عوامل إنحراف الفرد السجين، ويكون علاجه وشفائه من مثل هذه الأمراض إستئصال لأحد العوامل الإجرامية. (شريك، ٢٠١١، ص ٩٤).

#### ٤- الخدمات الصحية

" شغل الخدمة الصحية حيزا كبيرا في السياسة العقابية الحديثة، إذ كانت السجون قديما مكان لانتشار مختلف الأمراض والأوبئة، خصوصا مع قلة الاهتمام بالنظافة العامة وقلة التغذية هذا ما أثر سلبا على عملية إعادة تربية وتأهيل النزلاء". (البشر وبكار، ٢٠١٨، ص ٤٣)

للسجناء الحق في الاحتفاظ بحقهم الأساس في التمتع بصحة جيدة، من الناحيتين الجسدية والعقلية، ويحتفظون بحقهم في الحصول على مستوى من الرعاية الطبية التي على الأقل تعادل تلك المتوافرة في المجتمع الأوسع. ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(المادة ١٢) على ما يأتي: من حق كل فرد التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية. الصحة الجيدة أمر يهم الجميع، فهي تؤثر على كيفية تصرف الناس وقدرتهم على العمل كأفراد في المجتمع. ولها أهمية خاصة في مجتمع مغلق مثل السجون. وبحكم طبيعته يمكن أن يكون للسجن تأثير ضار على الرفاهية والعقلية للسجناء، وعلى إدارة السجون تحمل مسؤولية ذلك، ليس فقط بتوفير الرعاية الطبية ولكن أيضا بتهيئة الظروف التي تعزز رفاهية كل من السجناء وموظفي السجون. لا ينبغي أن يغادر السجناء السجن وهم في وضع أسوأ مقارنة بدخولهم له. هذا الشرط ينطبق على جميع جوانب الحياة في السجن، ولكن بصفة خاصة على الرعاية الصحية. في كثير من البلدان، تصاب نسبة كبيرة من النزلاء بأمراض معدية، مثل: السل والتهاب الكبد، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتتحمل إدارات السجون مسؤولية أولئك الذين يأتون إلى السجن. ولاسيما السجناء، ولكن أيضا الموظفين والزوار. لضمان عدم تعرضهم لمخاطر العدوى والفشل في التحكم في هذه الظروف يعني أن تتحول إلى مشاكل صحية في المجتمع

نتيجة الاتصال بين السجن والمجتمع الأوسع، عن طريق الموظفين والزوار، ونتيجة للإفراج عن السجناء في نهاية المطاف. (كويل، ٢٠٠٩، ص ٤٧).

#### ٥- الخدمات التعليمية

تعد الخدمات التعليمية من الخدمات الأساسية التي يفترض توافرها لجميع أفراد المجتمع، وتمثل الركيزة الأساسية لتقدم المجتمعات وتطورها، إذ تقاس درجة تقدم الشعوب وتحضرها بما يتوافر من الخدمات بشكل عام ولاسيما التعليمية منها لأفرادها سواء على المستوى الكمي والنوعي، ومدى مطابقتها للمعايير والمواصفات التخطيطية في هذا المجال.

(مصطفى وحسن، ٢٠١٧، ص ٣٠٦)

قبل صدور قواعد الأمم المتحدة للحد الأدنى لمعاملة المذنبين ارتبط التعليم في السجون في أوروبا بالدين وقراءة الكتب الدينية، ثم ارتبط بالتأهيل الصناعي نهاية القرن السادس عشر إبان القرن السابع عشر إلا أن التعليم غير الديني قد بدأ في أمريكا بإنشاء إصلاحية (الميرا) في نيويورك منذ عام (١٨٧٦)، وأدخل التعليم السجون نظراً للاعتقاد السائد بين إداريي السجون ومفاده أن معظم النزلاء كانوا من الأميين أو المتأخرين في تعليمهم المدرسي العادي. ومع تطور السجون إلى مؤسسات إصلاحية اتسع مجال التعليم الذي يقدم للنزلاء ليتضمن تعليمات مدرسية وآخر مهنية، وثقافة صحية وحضارية واجتماعية تتناسب مع حاجات النزلاء. (حسن، ٢٠١٤، ص ٥٩)

للنزلاء حق التعليم والثقافة، إذ إن مشروعية هذا الحق توضع المؤسسات الإصلاحية في توفير التعليم والثقافة للنزلاء ولاسيما ثقافته بالقوانين واللوائح والتعليمات المنظمة لطرائق استيفاء هذا الحق، إذ إن الإنسان هو المحور الأساس الذي تدور حوله جميع الأنظمة والقوانين لتنظيم أمور حياته ومصالحه. (عبدالرحمن، ٢٠١٨، ص ٦٥) وبهذا الخصوص يمكن تعريف "التعليم هو العملية المنظمة التي تمارس من

قبل المعلم وإصلاح النزلاء و تبصيرهم بأخطائهم التي أدخلتهم السجن ومن ثم معالجتها لكي يعودوا مواطنين صالحين بعد إكمال فترة العقوبة" (عبدالرحمن، ٢٠١٨، ص ٦٠) كما يقصد به "تلقي شخص أو أشخاص معلومات جديدة، وهو يشير في مجال التنفيذ العقابي بضعة مشاكل منها إثنتين: تتعلق أولهما بتحديد أهميته وحدوده، وتتصل الثانية ببيان وسائله. وهو إجراء أساسي في العملية الإصلاحية داخل مؤسسات السجون، لما يحقق من فوائد كثيرة. فالجهل يعد عاملاً من العوامل الدافعة إلى السلوك الإجرامي. (شريك، ٢٠١١، ص ١٠٦). أظهرت الكثير من الدراسات المتعلقة بالسلوك الإجرامي إن أغلب مرتكبي الجرائم المختلفة أما يكونون من الأميين أو من مستويات تعليمية متدنية جداً وبالضرورة يكون مستوى وعيهم الثقافي قريباً من التديني مع أن الحالة التعليمية قد لا تكون

سببا مباشرا في ارتكاب الجريمة فإن ترك المدرسة مثلا يعني أو الراشد الأمي أقل وعيا بآثار عمله من المتعلم ومن هنا فإن التربية والتعليم لها أثر مهم في تعميق وعي النزير وتعريفه بدوره الاجتماعي ومسؤوليته إزاء أسرته ومجتمعه وإزاء نفسه. (إسماعيل، ٢٠١١، ص ٢١٤) للتعليم أهمية كبيرة وبشكل فاعل أدى إلى خفض معدل العودة إلى الإجرام بعد الإفراج عن الجناة، وخفض التكلفة الإجمالية للسجن. وعلى وجه التحديد، تنخفض العودة إلى الإجرام إذا وصل النزلاء إلى مستوى عال من التعليم في أثناء السجن كما تؤكد الدراسات أن المشاركة في برامج التعليم الإصلاحي تؤدي إلى خفض العودة إلى الجريمة مقارنة بالذين لم يحضروا برامج التعليم في أثناء مدة الحبس. كما أن التعليم الإصلاحي كجزء أساس من النظام الإصلاحي له أهمية في إعادة التواصل الاجتماعي للنزير.

(Nally,lockwood,knutson and ho,2012, pp.1-5)

## ٦- خدمات العمل والتدريب المهني

### أولاً: العمل

"يعد قطاع نزلاء المؤسسات الإصلاحية قوة بشرية كبيرة وطاقة ضخمة لا بد من استغلالها لذا ينبغي النظر في كيفية الاستفادة منها حتى لا يكون هناك طاقات معطلة" (إبراهيم، ٢٠١٧، ص ٨١).

وصاحب تطور الفكر العقابي تطور أغراض العمل ومفهومه، ففي ظل الفكر العقابي التقليدي اتسم العمل بصفة العقوبة فكان يهدف إلى إيلاء أو تعذيب المحكوم عليه إيلاء بتشغيله في الأعمال الشاقة ومن هنا نشأت (الأشغال الشاقة) التي تم إستبدالها بالسجن المؤبد أو المشدد على رأس العقوبات السالبة للحرية، وكان العمل يمثل حقا للدولة والتزاما على المحكوم عليه، وكان العمل لزيادة إيلاء سلب الحرية وأطلق عليه البعض وصف العقوبة الإضافية. (أحمد، د.ت.، ص ١٣)

لقد أحدثت الفلسفة العقابية الحديثة تغيرا في مفهوم العمل داخل المؤسسات الإصلاحية فبعد أن كان العمل الشاق داخلها يعد جزءا من العقوبة التي توقع على المذنب. أصبح العمل في الوقت الحاضر جزءا من برامج التأهيل المهني للنزلاء في تلك المؤسسات؛ لتمكينهم من الحصول على عيش مشروع. (الفلاحي وحسن، ١٩٩٤، ص ٢٥٠)

ويعد الحق في العمل أحد أهم الحقوق الاقتصادية كون العمل يؤدي دورا محوريا في تقديم النزير وتأهيله وكونه وسيلة لاكتساب المال والذي عن طريقه يمكن للنزير الإنفاق على أسرته، والإنفاق على نفسه؛ لأن إدارة السجن قد تعجز عن تلبية كل حاجاته. ولا يوجد في الواقع أي مصدر تعاقدى بين النزير وإدارة السجن، وإنما يحكم علاقاتهم التي يقرها القانون

وبتحديد قانون تنظيم السجون، وكون العمل ليس عقوبة مكتملة أو إضافية، وإنما هو حق من حقوق النزيل. (محمد، ٢٠١٨، ص ٥٨)

وإن النظرة الحديثة لنزلاء المؤسسات الإصلاحية تعدهم من قوة العمل في الدولة وقد كفل إعلان الحقوق المادة (٢٣) حق كل إنسان في أن يعمل وإن العقوبة التي توقعها الدولة على الفرد وإن كانت تتضمن سلب الحرية إلا إنها لا تؤدي إلى حرمانه كلياً من العمل. (إبراهيم، ٢٠١٧، ص ٨)

وإن كانت البطالة من بين الأسباب الرئيسية لارتكاب الفرد أفعالاً جرمية يبحث عن مصدر رزق غير مشروع وبسببها حرمت عليه الحرية. فإن عدم تأهيل النزيل وتدريبه على مهنة معينة تأتي مع رغبته وقدرته ترجعنا إلى نقطة العودة إلى الجريمة مع انتهاء مدة محكوميته، عندئذ فقد دفعنا الفرد إلى الجريمة مع مراعاة قدرة النزيل، وإن تشغيل النزلاء متوقف على أمور عدة لنجاحه.

١- أن يكون النزيل قادراً على العمل الموكول إليه.

٢- أن تسمح مؤهلات النزيل ورغبته قيامه بهذا العمل.

٣- أن يكون التشغيل متوافقاً مع الضوابط الموضوعية من الإدارة.

٤- توافر الإمكانيات لدى إدارة السجن. (خوشناو وهدايت، ٢٠١٨، ص ٥٦-٥٧)

٥- أن تتناسب مع مكانة الشخص الاجتماعية، إذ لا تنحدر إلى مستوى الشعور بالاحتقار الاجتماعي؛ لأنها حينئذ تنطوي على إنعكاسات نفسية، قد تحمل في طياتها معنى الإيذاء والإذلال. (الكساسبة، ٢٠١٢، ص ٣٩٦)

### ثانياً: التأهيل المهني

هو عبارة عن عملية إعادة تكييف الإنسان مع البيئة أو إعادة الإعداد للحياة، فإذا كان اختلاف تكييف الإنسان مقتصرًا على الناحية الطبية فإنه يحتاج إلى (التأهيل الصحي) أي استعادة أقصى ما يمكن توفيره له من قدرات بدنية، مثل: حالات بتر الأطراف أو ضعف السمع أو البصر، أما إذا كان الإنسان في حاجة إلى إعادة تكييفه من الناحية النفسية فإنه يحتاج إلى (التأهيل النفسي)، إذ يتناول الأخصائي النفسي بالتعاون مع الإخصائي الاجتماعي أو إخصائي التأهيل في أغلب الحالات. وإذا كان الاختلال في التكييف مع المهنة بسبب إصابته بعائق فإنه يحتاج إلى (التأهيل المهني) (فهيم، ٢٠١٤، ص ٢٥١).

وإن اصطلاح التأهيل المهني معناه إعادة إعداد الأُنسان لمهنة أخرى أو إعادة توافقه مع مهنته، إذا كانت تطورات المجتمع أو تطورات المهنة قد أفقدته القدرة على مواصلة الاشتغال بها. (الطائي، ٢٠٠٢، ص ١٠)

فأما التدريب فيقصد به هو عملية تعليم منظم ومحدد ومبرمج لاكتساب المتدرب عادات ومهارات وقدرات على أداء معين أو رفع كفاءته فيه، ويتم عادة في مؤسسات أو مراكز خاصة بالتدريب، كما تحدد له عادة دورات تدريبية تستغرق كل منها وقتا محددا و تشتترط للالتحاق بها شروط معينة القيام بأداء أدوار مختلفة وتحمل المسؤوليات، والتعرف على أعباء هذه المسؤوليات وواجباتها مع تبادل المواقع، وتشرف عليها هيئات محددة، ويقوم بالتدريب فيها اختصاصيون في التدريب ومسؤولون عنه. (مبروكة، ٢٠١٧، ص ٨٣)

بهذا الخصوص يمكن القول إن توفير البرامج التأهيلية من دون تصنيف النزلاء سيكون مصيرها الفشل في تحقيق هدفها التأهيلي والإصلاحي للسجناء ، إن تصنيف النزلاء يقصد به تقسيمهم إلى طوائف متجانسة أي إلى مجموعات تتشابه ظروف أفرادها، ثم وضعهم في مركز الإصلاح والتأهيل مناسب لهم، ومن هنا تظهر أهمية التصنيف كخطوة أولى على طريق التأهيل؛ لأن الخطأ في التصنيف يؤدي إلى فشل سياسة التأهيل بل وقد تكون نتائج عكسية وتفسير ذلك أننا إذا وضعنا نزلاء من فئة المجرمين الفطرين مع فئة من المجرمين المبتدئين في مجموعة واحدة مثلا، فإنه سوف لن يستفيد من البرامج التأهيلية والإصلاحية المعدة لهم، بل على العكس فيهم سموم خطورته وينقل لهم عدوى الإجرام ويتفق معهم على تكوين عصابات بعد تنفيذ العقوبة، ويصور لهم الإجرام نوعا من الشجاعة أو البطولة أو الفن فيجدون فيه نموذجا إجراميا به فيأتي التصنيف الخاطئ بنتيجة عكسية ضارة على إصلاحهم وتأهيلهم. (طناس، ٢٠١٦، ص ٥٥)

#### ٧- خدمات التهذيب الديني والخلقي

" اهتم القائمون على تطوير السجون والنهوض بمستواها ، بتوفير الخدمات الدينية اللازمة لتأهيل النزلاء بصفة عامة، لذلك لم يقتصر ذلك الاهتمام على النزلاء المسلمين بل يمتد إلى أصحاب الديانات الأخرى" (الغامدي، ٢٠٠٨، ص ٣٣). وإن "البرامج الدينية من البرامج المهمة في حياة الإنسان أيا كان فكيف لا تكون مؤثرة في حياة هذه الفئة المفرطة في حياتها(نزلاء) فهي تشكل حجر الزاوية للبرامج الإصلاحية التي تقدم في السجون لمحاولة إصلاح وتأهيل النزلاء للعودة إلى حياة سوية"(العنزي، ٢٠٠٥، ص ٣٨)

كما اهتمت قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء(قواعد نيلسون مانديلا) في قاعدة (٦٥) بحقوق دينية للنزلاء ويشير إلى :

١- إذا كان السجن يضم عددا كافيا من السجناء الذين يعتقدون نفس الدين ، يعين أو يعتمد ممثلا لهذا الدين مؤهلا لهذه المهمة ، وينبغي أن يكون هذا التعيين للعمل بدوام كامل إذا كان عدد السجناء يسوغ ذلك وكانت الظروف تسمح به.

٢-يسمح للممثل المؤهل المعين أو المعتمد وفقا للفقرة(١) من هذه القاعدة أن يقيم الشعائر الدينية بانتظام وأن يقوم كلما كان مناسباً بزيارات دينية خاصة للسجناء رعاية لهم.

٣-لا يحرم أي سجين من الاتصال بالممثل المؤهل لأي دين. وفي مقابل ذلك ، يحترم رأي السجين كلياً إذا اعترض على قيام أي ممثل ديني بزيارة له وينص في قاعدة(٦٦) يسمح لكل سجين ، يقدر ما يكون ذلك ممكناً عملياً ، بأداء فروض حياته الدينية بحضور الصلوات المقامة في السجن ، وبحيازة كتب الشعائر والتربية الدينية التي تأخذ بها طائفته(مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،٢٠١٥، ص ص ١٩-٢٠).

والتهذيب الديني له تأريخ قديم في المؤسسات العقابية ، بل إليه يرجع الفضل في نشوء النظام الحديث، وفكرة التوبة الدينية هي من الأسس المهمة التي يرتكز عليها هذا النوع حق التهذيب وقد عد التهذيب الديني من أهم الوسائل التي تساعد على تحقيق التوبة ، وقد بدأت جميع الجهود التهذيبية في المؤسسات العقابية الحديثة مصطبغة بالطابع الديني. وتتضح أهمية التهذيب الديني في النظام العقابي حين نلاحظ أن كثيراً من النزلاء كانوا يتصفون بنقص الوازع الديني وضعف سيطرة القيم الدينية لديهم وقت ارتكابهم الجريمة. (الضحيان، ٢٠٠١، ص ٣٣) .

#### ٨-الخدمات الترويحية والترفيهية

يرى المعنيون بحياة النزلاء أن نزلاء السجون بوجه عام أشخاص كسالى يميلون إلى التراخي وقتاً لوقت من دون القيام بأي عمل ؛لذلك فإن إدارة السجون والمؤسسات الإصلاحية تحرص اليوم على استغلال وقت النزلاء بعمل نافع وامتصاص فراغه بشكل يصرفه عن التفكير في الجريمة أو التورط في ارتكاب بعض السلوكيات والمخالفات المحرمة داخل المؤسسة، إذ تعتمد المؤسسات على توفير بعض النشاطات الرياضية والترفيهية ، وتنمية بعض الهوايات الفنية والألعاب كضرورة تيسير من معاناة الحبس. (حمادي، ٢٠١٤، ص ٣٣١)؛ لذلك " على الإدارة العقابية أن توفر أماكن مخصصة للرياضة البدنية وأن تنظم نشاطات ترفيهية كالتنزه نظراً لما لهذه الأنشطة من أثر طيب على صحة النزلاء" (مداني، ٢٠٠٨، ص ٦٥). وفي هذا الصدد أكد نظام رقم (١)دائرة الإصلاح الاجتماعي في إقليم كوردستان من المادة العشرون وينص على أنه (يجب إتاحة الفرص لجميع النزلاء والمودعين على ممارسة النشاط الرياضي والترفيهي للذين يرغبون فيه وتقوم اللجنة الفنية بتعيين أحد أعضائها للإشراف على برامج الانشغال وقت الفراغ ومتابعة سلوك النزلاء والمودعين ممارسة نشاطهم المختلفة) كما تؤكد (القاعدة ١٠٥) من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء(قواعد نيلسون مانديلا) على أنه (تنظم في جميع السجون ، حرصاً على صحة

السجاء البدنية والعقلية، أنشطة ترفيهية وثقافية) (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ٢٠١٥، ص ٣٢).

أصبح الترويح ينال حظا كبيرا من رعاية الخدمة الإجتماعية للمسجونين داخل السجن كما له أثر كبير على نفسية النزلاء، إذ تبين أن استهلاك الطاقات في نشاط تروحي سليم يؤدي إلى الإقلال من مظاهر التمرد والانحراف، ويتطلب توفير هذه الخدمات الترويحية إعداد القيادات المدربة والإشراف المناسب والتجهيزات الضرورية. قد يستغل الأخصائي الاجتماعي برامج الترويح في تدعيم علاقات النزلاء بالمجتمع الخارجي، بما ينظمه من لقاءات مع المؤسسات الخارجية في صورة برامج رياضية أو فنية داخل السجن، وبذلك يشعر النزلاء أنهم مازالوا على علاقة بالمجتمع ومازال المجتمع الخارجي ينظر إليهم كأدميين لهم كيانه من قبل أن ينظر إليهم كمنحرفين لهم ظروفهم. وكما أن الترويح فرصة لتدعيم العلاقات بالمجتمع الخارجي فهي أيضا لتدعيم العلاقات بالمجتمع الخارجي، وهي فرصة أيضا لتدعيم العلاقات بين النزلاء وبعضهم من ناحية وبين النزلاء والمشرفين من ناحية أخرى. وتعتبر البرامج الفنية مثل الحفلات التمثيلية وسيلة التعاون والعمل المشترك والتعبير عن الطاقات المختلفة بين النزلاء (غباري، ٢٠٠٦، ص ٣٩٨).

#### ٩- الخدمات القانونية

من الضروري إدارة أنظمة السجون بطريقة عادلة ومنصفة ومفهومة كذلك من المعنيين كافة. إن السجن مجتمع ذو قواعد وأنظمة تطبق بطرائق مختلفة على الأشخاص المعنيين الموظفين، والسجاء والزائرين وبما أنها تتمتع بهيكله هرمية، فمن المهم وبشكل خاص أن تفهم وتتبع أنظمتها من الجميع، وليس فقط من السجاء. فإذا وجدت مجموعة واضحة من الإجراءات لضمان اتخاذ القرارات بطريقة جيدة، قد لا تكون هناك حاجة لاتخاذ إجراءات معقدة للتعامل مع انعكاسات قرارات سيئة، فغالما يطلب من السجاء الانصياع لقواعد السجن والتي تطبق أيضا في المجتمع الخارجي الذي سيعودون إليه، فمن المهم أن تكون هذه القواعد عادلة ومنصفة من وقت لآخر. قد يحس السجاء بنوع من الظلم في الطريقة التي يعاملون بها، سواء أكان على الصعيد الفردي أم الصعيد الجماعي. وقد يحصل هذا حتى في السجون المدارة بأفضل الطرائق. فمن المهم أن تكون هناك مجموعة من الإجراءات تسمح للسجاء بتقديم طلبات خاصة وتسجيل الشكاوى. ويجب عرض هذه الإجراءات بشكل يفهم على السواء من السجاء والموظفين الذين يتعاملون مباشرة مع السجاء (كويل، ٢٠٠٩، ص ١١٠).

## ١٠- خدمات الأمن والقوة الإجرائية

إن للمناخ التنظيمي والإداري أهمية بالغة في ضبط بيئة السجن، يمكن أن يساهم المناخ التنظيمي في تخفيف ضغوط العمل، والأخرى سوء قيادة الممارسات الإدارية داخل المؤسسة الإصلاحية يمكن أن يسبب التوتر بين موظفي الإصلاحية، ويساهم في نقص الأنساق فيما يتعلق بالممارسات الإصلاحية، لا تؤثر العوامل التنظيمية على الموظفين فحسب، بل تؤثر أيضا على سلوك النزلاء. وإذا كان المناخ التنظيمي غير منظم وغير منسق ويفتقد الأساليب الإدارية المناسبة، وبهذا يمكن أن يؤدي إلى اضطراب في السيطرة على النزلاء. (latessa, lugo, pompoco, sullivan and wooldredge, 2015, p. ٣٨)

ومن هذا المنطلق فإن حماية حقوق النزلاء وإلزام الإدارة العقابية بالحفاظ على حرمة الجسدية والمعنوية وتقادي تعذيبه، لا يعني ذلك ترك الحرية المطلقة له، فهذا من شأنه أن يخل بنظام النزلاء وأن يحل الفوضى محل النظام، فالإدارة وحدها تتحمل مسؤولية سير المؤسسة العقابية، فيكون من واجبها الحفاظ على الأمن والنظام داخلها. (بواقنة، ٢٠٠٩، ص ٢٨)؛ لذلك يفترض وجود مجموعة من القواعد واللوائح التي تحكم الحياة اليومية لهؤلاء الموجودين في السجن لكفالة قيام كل شخص -سواء من الموظفين أو النزلاء أو الزوار- يعلمهم من دون خوف على سلامتهم الشخصية. ويتعين على موظفي السجن والنزلاء التصرف في حدود هذه القواعد واللوائح. وينبغي للموظفين إثبات أنهم يقومون بواجباتهم بطريقة كريمة وإنسانية في حدود القانون. وإذا فعلوا ذلك فإن الأغلبية الكبرى من النزلاء سوف تتصرف بطريقة إيجابية. (مكتب الأمم المتحدة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ٢٠٠٤، ص ٧٢)

## ١١- خدمات الرعاية اللاحقة

بدأت الرعاية اللاحقة بجهود بسيطة فردية أو حكومية أو أهلية مصاحبة للتطور الذي حدث في الفكر التقليدي للعقاب، الذي استمر لمدد طويلة يتبنى فكرة العقاب على قدر الفعل المرتكب والذي كان يطبق بهدف تحقيق العدالة للفرد والمجتمع، إعتقادا بأن الإيلام الجسمي للمجرم يحقق الردع للآخرين كما يحقق الردع للمجرم نفسه ويحميه من تكرار ارتكاب الجرائم. وارتباطا بهذه الفكرة كانت المؤسسات العقابية تنهي دورها مع المسجون بمجرد خروجه من السجن. (حافظ، ٢٠٠٣، ص ١٧-١٨) مثلما يحتاج المحكوم عليه إلى الرعاية عند دخوله الإصلاحية أو السجن حتى يكيف ظروفه مع الواقع الجديد في مجتمع داخل السجن، فإنه كذلك يحتاج إلى رعاية لاحقة عند خروجه منها؛ لأن المفرج عنه يواجه ما يسمى ب (أزمة الإفراج) التي تنشأ عن الاختلاف بين ظروف الحياة التي اعتاد عليها



داخل السجن وبين حياته خارجه، لأجل هذا اتجهت السياسة الجنائية الحديثة إلى الإعراف للمفرج عنه بحق في الرعاية اللاحقة (خوشناو وهدايت، ٢٠١٨، ص ٦٣).

### المبحث الثاني: العلاقة الوظيفية بين النظرية البنائية الوظيفية والمؤسسة الإصلاحية

"تعد النظرية (Theory) عنصراً هاماً في الدراسة العلمية، فهي نشاط ذهني وعملية فكرية تقيد الباحث في تفسير الظواهر المختلفة، ومن ثم فهي تقدم فهماً علمياً لها، وتحاول النظرية السوسولوجية كشف المبادئ العامة التي تمكن الباحثين من فهم الواقع الاجتماعي فهماً متنامياً ومتطوراً. (طويل، ٢٠١٦، ص ٢١٨) ويمكن أن تقدم النظرية رؤى للمستقبل، وفوائد عدة يمكنها المساعدة في اهتمامنا والتركيز على ما هو مهم، يمكنها التحفيز، ويمكنها التوجيه. ولكن للنظريات عيوب محتملة كذلك والتي يمكن عدّها تحذيرات حول الاختلالات المحتملة للنظريات والرؤيا والتوقعات يمكن أن تكون النظريات بمثابة غمائمات. يمكنها تقييد ما نقوم به بشكل كبير كيف ننظر إلى العالم، ومن ثم كيف نرى العالم. (Donaldson and Scriven, 2008, p. 184). من ذلك المنطلق قام الباحث بتوظيف النظرية البنائية الوظيفية في فهم المؤسسة الإصلاحية وتفسيرها ووظيفتها باعتبار الوظيفية البنائية لها قدرة تفسير موضوع الدراسة وهي الخدمات المقدمة من المؤسسات الإصلاحية. ترجع البدايات الأولى للإتجاه البنائي الوظيفي في علم الاجتماع إلى أعمال كل من (تارد) في فكرة التقليد والمحاكاة، وكذلك تتضح عند (ايميل دوركهايم)، في فكرتي التضامن الآلي والعضوي وفي الشعور الجمعي. علاوة على وضوح المذهب الوظيفي أيضاً عند (هربرت سبنسر) في مماثلته الشهيرة بين المجتمع والكائن العضوي، والتي ركز فيها على المقارنة بينهما في ضوء مفهومي البناء والوظيفة. كما يعبر عنه أيضاً (تالكوت بارسونز) والذي يعد من رواد الإتجاه البنائي الوظيفي وكذلك (روبرت ميرتون). (غنيم، عمر، والرامخ، ٢٠١٥، ص ١٨). حاولت النظرية البنائية الوظيفية تفسير الظواهر الاجتماعية عبر ما يمكن أن تقدم أفكار حول كيفية عمل المجتمعات، ولماذا توجد المؤسسات والأعراف؟ والنظر إلى المجتمع لكونه نسقاً في حالة توازن، وهذا النسق هو بناء منظم وثابت مكون من عدد من الأجزاء المترابطة، ولكل جزء (نظام) من هذه الأجزاء وظيفة يؤديها للحفاظ على بقاء النسق وتوازنه. (طويل، ٢٠١٦، ص ٢١٨). فالأفراد من وجهة النظر البنائية الوظيفية يقومون بأنواع مختلفة من الأفعال وفي أثناء قيامهم بذلك فإنهم يكونون علاقات إجتماعية فيما بينهم. فإذا أريد الحفاظ على هذه العلاقات فلا بد لهم من القيام بنشاطات هدفها الحفاظ على الكل أو المجتمع. إن الإتجاه الوظيفي أكثر قدماً في علم الحياة وعلم النفس والانثروبولوجي الحضاري بالمقارنة مع وجوده في علم الاجتماع. (النوري والحسني، ١٩٨٣، ص ٢٩٩) من هنا يمكن الإحاطة بمفاهيم البناء والوظيفية والنسق. يشير مفهوم البناء إلى مجموعة من

العناصر التي تقوم بينها علاقات محددة تعبر عن كل العمليات القائمة بين هذه العناصر . وتترك العناصر العلاقات المجردة . الأمر الذي يجعلها مستقلة من الناحية المنطقية عن أي محتوى يمكن إدراكه حسيا . ولا يختلف مفهوم البناء الاجتماعي في جوهره عن هذا المفهوم، ولكن الاختلاف يتمثل في دلالاته الاجتماعية. (لطفي، والزيات، ١٩٩٩، ص٥٧)

"وغالبا ما تشير الوظيفة إلى الإبهام الذي يقدمه الجزء للكل، وهذا الكل قد يكون متمثلا في مجتمع أو ثقافة. ولعل ذلك هو المعنى الذي يقصده كثير من الأنثروبولوجيين مثل راد براون Brown رالف لنتون Linton ، ومالينوفسكي ، بل ودوركايم أيضا" . (تيماشيف، ١٩٧٨، ص ٣٢٠) كما تشير الوظيفة أيضا إلى الإسهامات التي تقدمها الجماعة لأعضائها مثل الإسهامات التي يقدمها المجتمع الكبير للجماعات الصغيرة التي يضمها، أو الإسهامات التي تقدمها الأسرة من أجل بقاء أطفالها والمحافظة عليهم. وتؤكد النظرية الوظيفية أن الأبنية الاجتماعية الجزئية تقوم بعملها كميكانزمات تؤدي إلى كفاية المتطلبات لاستمرار الأنساق الاجتماعية. (الصديقي، وعبد السلام، ٢٠١٢، ص ١٠٠). استعمل "تالكوت بارسونز" مصطلح النسق الاجتماعي كمرادف للبناء الاجتماعي، والذي يتضمن مجموعة من الأدوار الاجتماعية المترابطة التي يقوم بها أفراد يشغلون مكانات محددة ويتفاعلون لتحقيق أهدافهم ضمن الإطار الثقافي. وذهب "بارسونز" إلى أن مفهوم النسق الاجتماعي يمثل نقطة مركزية في تفكيره وقد عرفه (جمع بين الفاعلين الأفراد والمتفاعلين مع بعضهم في موقف يتضمن جوانب فيزيقية أو بيئية) . وهؤلاء الفاعلون يندفعون إلى تحقيق أقصى حد ممكن من الإشباع . ولكل فاعل من هؤلاء في علاقته بالموقف وبالأخرين المتضمنين فيه تعاريف مستندة إلى رموز مشتركة. (چقماچی، ٢٠١٩، ص ص ٢٣-٢٤) " ويحدد (سوروكين ) النسق الاجتماعي هو تفاعل ذو معنى بين إثنين أو أكثر من الأفراد بحيث يكون هناك تأثير من أحد الطرفين على الآخر بشكل واضح" (محمد، ٢٠١١، ص ٢٢) . ويوضح بارسونز بهذا الخصوص: إن هناك ثلاث وحدات في الأنساق الاجتماعية تعزى إلى الفرد الفاعل، ويمكن ترتيبها من الأبسط إلى الأكثر تركيبا على النحو الآتي :

الأولى: التصرف الاجتماعي، و تشكل من الفاعل وتوجه نحو واحد أو أكثر من الفاعلين كموضوعات اجتماعية.

الثانية: المكانة-الدور ، كنسق فرعي منظم لتصرفات الفاعلين الذين يحتلون مكانات ذات علاقات تبادلية دائمة. ويتصرفون تجاه بعضهم في ضوء توجيهات تبادلية معينة .

الثالثة: الفاعل نفسه كوحدة اجتماعية، فهو المنظم لجميع المكانات والأدوار التي تنسب إليه كموضوع اجتماعي. (الهوراني، ٢٠٠٨، ص ١٧٥) كما إن فكرة النسق أو النظام تزودنا بالاستعارة الأساسية في نظرية بارسونز: وهي المماثلة التي يقيّمها بين النسق الاجتماعي

والكائن العضوي، وهو لا يكتفي باستعمال هذه المماثلة على أنها تشبيه مبسط: إذ لا يتوقف عند القول إن الحياة الاجتماعية تشبه الكائن الحي بل يقول إن الحياة الاجتماعية هي كائن حي من نوع خاص. والفكرة القائلة إن الحياة الاجتماعية هي نظام اجتماعي. أي نظام من أجزاء مختلفة -تفسر الجزء (البنائي) من تعبير (الوظيفي البنائي) الملتصق دائما على أعمال بارسونز. أما المماثلة مع الكائن العضوي فهي تفسر الجانب (الوظيفي) منه (كريب، ١٩٩٩، ص ٦٣). وفي هذا الخصوص تعتقد النظرية البنائية الوظيفية بمبادئ يمكن أن نلخصها بأنه يرى المجتمع أو المجتمع المحلي أو المؤسسة أو الجماعة تتكون من أجزاء أو وحدات مترابطة ولكل جزء وظائف، ويعد النسق والأجزاء متكاملة فكل جزء يكمل الآخر. والوظائف التي يؤديها النسق أو المؤسسة تشبع حاجات الأفراد المنتمين لها قد تكون حاجات اجتماعية أو روحية أو حاجات أساسية وترى النظرية البنائية الوظيفية إن لكل مؤسسة وظيفة بناءة وهدامة ولكل منهم نظام يحدد حقوق الأفراد وواجباتهم وعلى أساسه يعاقب أم يكافأ الفرد. وهذه النظرية تحدد العلاقات من المراكز القيادية إلى المراكز القاعدية. (الحسن، ٢٠٠٥، ص ص ٥٦-٥٨) وهنا يمكن توضيح ثلاثة مستويات "المستوى الأول البناء الاجتماعي هو الدور الذي يقوم به فرد معين، ووحدة المستوى الثاني هو النظام الذي يتألف من مجموعة الأدوار المترابطة، ووحدة المستوى الثالث هو المجتمع الذي يتألف من مجموعة من النظم المساندة" (بن دريس، ٢٠٠٧، ص ٢٤) ولا بد لكل مؤسسة بوصفه نسقا اجتماعيا أن يحقق أربع وظائف:

١- "التكيف (المواءمة) أي أن يكيف النسق مع البيئة ويكيفها من أجل حاجاته، وأن يؤمن مصادر كافية وتوزيعها عبر النسق. المؤسسات الاجتماعية أنساق مترابطة من المعايير والأدوار التي تشبع الحاجات وتساعد في حل مشكلات النسق". (حمزة، ٢٠١٥، ص ٢٢٠) وفي ضوء ما سبق فإنه يمكن رؤية المؤسسة الإصلاحية داخل المنظومة الاجتماعية لأنساق المجتمع الكبرى عبر محاولة هذا الدور للحصول على الموارد المادية والدعم المطلوب بشكله المادي والمعنوي للقيام بدورها في المجتمع الأكبر للمحافظة على تكيفه واستقراره، عبر تأهيل النزلاء تأهيلا اجتماعيا سليما لكي يعودوا أفرادا نافعين لأنفسهم وللمجتمع. (الرميح، ٢٠٠٤، ص ٢٧).

٢- تحقيق الهدف: "إن على كل نسق أن ينجز أهدافه الأساسية ويحشد موارده من أجل تحقيقه". (حمزة، ٢٠١٥، ص ٢٢٠). "ونجد على مستوى المؤسسة الإصلاحية أن لها متطلبات وظيفية لا بد من إشباعها، كما إن هناك مجموعة من الأهداف ترغب المؤسسة في تحقيقها" (الرميح، ٢٠٠٤، ص ٢٨).

٣- "مطلب التكامل: يشير إلى العلاقات بين الوحدات ولاسيما تلك العلاقات التي تضمن تحقيق أعلى مستوى من التماسك بين الأنساق الفرعية." (الحسيني ، ١٩٨٥ ، ص ٧٥) وهو هنا يتمثل في أداء جميع العاملين لأدوارهم داخل المؤسسة الإصلاحية لإحداث عملية التوازن المطلوبة داخل نسق المؤسسة عبر العمل لصالح المؤسسة والبعد عن المصلحة الذاتية والأهداف الشخصية" (بن شري، ٢٠١٨، ص ٤٢)

٤- مطلب الكمون (إدارة النمط): يشير هذا المطلب إلى تحقيق التوافق بين الظروف السائدة في الأنساق الفرعية والظروف السائدة في النسق الأكبر كما يشير إلى التوجهات الدافعية أي التي يدفع الفاعل للقيام بالفعل ومحورها حاجات الفاعل، والرغبة في الحصول على الإشباع فهو يدرك حاجاته وينفعل ثم يقوم بعملية تقويم اختياراته. ويلحق به توجهات ثقافية أي تحديد ما هو مرفوض ومقبول من تعريف الفاعل للموقف وتوقعاته. (الحسيني ، ١٩٨٥ ، ص ٧٥-٧٦) ويمكن فهم بناء التنظيم داخل المؤسسات الإصلاحية المتمثلة في السجون عبر القول: إن المؤسسات الإصلاحية هي موجهة أساسا نحو مطلب الكمون بالمحافظة على الأنماط القيمية والمعيارية عن طرق إعادة تأهيل النزلاء قيما و معياريا ، وكذلك هي موجهة نحو معالجة السلوك المنحرف ودراسة التواصل العاطفي الإيجابي الذي تنتج عنه الرغبة في التعاون بما يحقق التضامن ، ومن ثم التكامل. ونلخص مما سبق الى أنه يمكن تحديد نجاح المؤسسات الإصلاحية عن طريق تحديد مدى إسهامها في تحقيق مطلب الكمون والتكامل بصورة رئيسة ومطلب التكيف بصورة فرعية. (بن شري، ٢٠١٨ ، ص ٤٣).

"تمارس الخدمة الاجتماعية في ضوءها على أساس الاهتمام بالكم والكيف وكذلك الاهتمام بالخصائص البنائية والوظيفية للنسق فيها يتصل بتقديم الخدمات أو عند وضع البرامج وتصميم المشروعات كالتالي تستهدف إشباع الحاجات وحل المشكلات" (مختار، ١٩٩٥ ، ص ٢٤٨) ينادي المدخل البنائي بإحداث التغيرات في البيئة حتى تتلاءم مع احتياجات الأفراد... ولاتعتبر المشكلات التي يعاني منها الأفراد نابعة منهم أنفسهم ، بل إنها في حقيقة الأمر تعبر عن بعض أوجه التفكك الاجتماعي والقصور في بعض الأنظمة الاجتماعية ، وهنا يلتزم الأخصائي الاجتماعي بالمساعدة على تحقيق التغيرات الإيجابية لصالح العملاء. (حسين، ١٩٩٦، ص ٧٣) وعند استعمال النظرية البنائية ينبغي للمرء أن يعترف ويقر بأن العميل هو الخبير في حياته الخاصة. ويجب السماح للعملاء للتعبير عن واقعهم عبر الكلمات الخاصة بهم بدلا من الأخصائي الاجتماعي الذي يضع الافتراضات حول أوضاع العملاء. ويجب أن يمكن هذا المنهج الأخصائي الاجتماعي للعمل بشكل تعاوني مع العملاء في محاولة لفهم واقعهم والإقرار بأن العملاء يمكن أن يمدوا الأخصائي

الاجتماعي بالمعلومات حول كفاءاتهم ونقاط القوة، والموارد، والمشاكل والحلول (حبيب وحنا، ٢٠١٦، ص ٢٧٠).

تتمثل الأصول النظرية للاتجاه الوظيفي في كتابات "أوتورانك" و"كارين هورني"، والإضافات التي قدمتها "فرجينيا روبنسون" وعلى إسهامات "جيسي تافت" عبر الدراسات التي ساهمت فيها مع "جورج ميد" و"جون ديوي". يعد مفهوم الإرادة من المفاهيم المحورية في المدرسة الوظيفية، إذ يرى "رانك" أن القوانين التي تحكم الشخصية الإنسانية في جوانبها الجسمية والنفسية قوانين واحدة توجهها قوة فطرية هي الإرادة - حيث توجد في الإنسان منذ كونه بويضة في رحم الأم. وكان "رانك" أول من استعمل مفهوم الإرادة لتعني عنده القدرة على التصميم الذاتي وتقرير المصير، وقدرة الإنسان على خدمة نفسه. وهي لدى "رانك" طاقة مبتكرة تهيمن كلياً على سلوك الفرد، وإنها حيادية أمام الحسن والسيئ، ولا تقاس بالقوة أو الضعف، ولا تنتمي إلى قوى خارقة للطبيعة، بل هي طاقة كامنة متحفزة للنشاط. وجوهر العلاج عند "رانك" يتم في إيقاظ الإرادة البناءة للمريض (العميل)، ويتم ذلك عند التركيز على الحاضر لا على الماضي، إذ يشجع المريض على تأكيد ذاته بتنشيط إرادته، وحشد العناصر البناءة في شخصيته ليحول التعبير السلبي للإرادة إلى إرادة إيجابية خلاقية. أما "جيسي تافت" استأذ طريقة العمل مع الحالات الفردية في جامعة بنسلفانيا فقد كانت أول من قدم مفهوم "استخدام وظيفة المؤسسة"، كأساس لعملية المساعدة في الخدمة الاجتماعية وظهر ذلك في مقالة لها بعنوان "علاقة وظيفة المؤسسة بعملية المساعدة في خدمة الفرد". (عبدالخالق، ٢٠٠١، ص ٤٧، ٤٠) ومن منظور خدمة الفرد الوظيفية يمكن إستشارة العميل عن طريق العلاقة المهنية لكي يستعمل خدمات المؤسسة لما فيها مصلحته ومصلحة المجتمع. العميل في المدرسة الوظيفية هو الفرد الذي تعطلت إرادته بسبب عوامل اجتماعية ونفسية ويحتاج إلى عملية مساعدة عبر علاقة مهنية لتحرير هذه الإرادة وتنشيطها، لذا فإن خدمة الفرد الوظيفية تسعى إلى تحدي إرادة العميل عبر علاقة علاجية هي العلاقة المهنية فهي وحدها كفيلة بتنشيط إرادته. (بشير ومخولوف، ١٩٨٥، ص ٧٧) وهذه العلاقة هي الخبرة الجديدة التي تتيح للعميل النمو، والاختصاصي بوصفه مساعداً وليس معالجا، وخدمة المؤسسة كوسيلة تحفز إرادة العميل للكفاح والنضال، وفكرة العملية التي يتم فيها تحري قوي وموارد العميل الداخلية. (عبدالخالق، ٢٠٠١، ص ٤٨). وفي ضوء المفاهيم فإن الثقة في قدرة العميل عامل أساس في المدرسة الوظيفية كما يبدو من ذلك، كما إن قوة العميل وإرادته كامنة وكل ما يحتاجه العميل هو المساعدة على إستثارتها. ولكن إذا كان العميل لديه القوة ولديه الإرادة فلماذا حضر إلى المؤسسة؟

هذا بالفعل سؤال يمكن أن يوجه ولكن الإجابة عليه واضحة جدا، فإن العميل بالفعل يملك تلك الإرادة ولكن حدث ما عطل فاعلية هذه الإرادة مثل الظروف التي يمر بها والتي يعانها العوامل المتفاعلة في موقفه الإشكالي مما كان له تأثير على تعطيل تلك الإرادة. (بشير ومخلوف، ١٩٨٥، ص ٧٦، ٧٧) فالمدرسة الوظيفية تنظر للعميل في وضعه الراهن ولا تهتم بتاريخ حياته ولا ينظر إلى العميل إلا على أساس أنه جزء لا يتجزأ من المؤسسة وعلى مدى قيامها بوظائفها. ومن ذلك المنطلق هناك مبادئ عامة للنظرية الوظيفية وهي:

١- عملية التشخيص يجب أن ينظر إليها في ضوء استعمالات الخدمات الإجتماعية بواسطة العملاء.

٢- إن مراحل العلاج في الخدمة الإجتماعية أو خطواته يجب أن تختلف عن خطوات العلاج في الطب النفسي وإن العملية العلاجية في المدخل الوظيفي تمر بثلاث مراحل: البداية ب-الوسط ج-النهاية

٣- التركيز على وظائف المؤسسة ومحتواها، أو نوعية الخدمات التي تقدمها هي التي توجه ممارسة الخدمة الاجتماعية، وإن هذه المؤسسة تخضع لمحاكاة المجتمع، المحاسبة تقتضي الشفافية، بمعنى أن تكون البيانات والمعلومات متاحة للجهات ذات الاختصاص التي تقوم بالتفتيش أو المتابعة أو المراقبة.

٤- ممارسة المؤسسة لوظائفها تقوم على بنية مؤسسية متدرجة و واعية لأدائها للوظائف؛ لذلك فإن العلاقة بين العميل والمؤسسة علاقة واعية، بمعنى أنها محددة وبالمؤسسة ووعيه بمدى ما تقدمه له من خدمات (عجوبة، ٢٠١١، ص ٣١-٣٢). ينطلق المدخل البنائي الوظيفي في تحليله للسجن عبر النظر إليه على أنه بيئة جغرافية لمجتمع بشري يرتبط الموجودون به بعلاقات ثابتة و راسخة ومتماثلة مع نظيراتها في كل سجن من سجون العالم بغض النظر عن مكانه و نوعه و جنسية نزلائه. وفي هذا المجتمع يشكل النزلاء القاعدة العريضة والمؤثرة في بناء هذا المجتمع ويشاركهم الحضور فيه، الحراس والضباط والإداريون والاختصاصيون (هلال، ٢٠١٧، ص ١٨٢). فالسجن عبارة عن بناء فيزيقي محدود للغاية يحتل موقعا جغرافيا محددًا يعيش فيه عادة عدد كبير من الأفراد بالقياس إلى مساحته ويستعمل هؤلاء الأفراد موارد محدودة تتيحها لهم بيئة السجن عليهم أن يتكيفوا مع البدائل القليلة والموارد الضئيلة والمكان المحدود الضيق التي يوفرها لهم السجن. وإزاء هذه الطبيعة الخاصة للسجن فقد ظهرت بعض النظم الاجتماعية بهذا المجتمع، إذ أصبح للمجتمع نظمه الخاصة فظهر نظام اقتصادي خاص، ونظام سياسي، ونظم للضبط، وبناء محدد للقوة كما يتميز هذا المجتمع بنسق خاص للعلاقات الاجتماعية. وتوضح الدراسات العديدة في مجتمع

السجن أن هذه النظم-أي النظم المؤلفة لمجتمع السجن- نظم عالمية وعامة بمعنى أنها توجد في جميع سجون العالم سواء المتقدم منها أو النامي؛ لأنها تنشأ استجابة لظروف مشابهة ولتحقيق أهداف متشابهة. وحقيقة أن نزلاء السجن يتشاركون المعيشة في ذات النسيج العنكبوتي من النظم المتداخلة والعلاقات المتشابكة التي تعد مصدر المعلومات والاتصال كما تعد الأساس في تبادل الحاجات اللازمة لاستقرار النظام الاجتماعي.(غانم، ٢٠٠٣، ص ٢٠٨). ويعترف الموظفون بأنه ليست كل أجزاء المجتمع تسهم في استقراره طول الوقت. ويقصد بالاختلال الوظيفي أن عنصرا من عناصر المجتمع أو عملية من عملياته تقوض النظام الاجتماعي أو تؤدي إلى تهديد استقراره. ونحن نعتبر كثيرا من الأنماط السلوكية المختلفة وظيفيا مثل- القتل-أنماط غير مرغوب بها ولا يعني هنا أننا ينبغي تفسير الاختلالات الوظيفية تفسيراً تلقائياً بأنها وظائف سلبية، إذ إن تقييم الاختلال الوظيفي يعتمد القيم الموجودة لدى الفرد أو الوضع القائم. فعلى سبيل المثال تتماثل وجهة النظر الرسمية في سجون الولايات المتحدة في أنه ينبغي التخلص من عصابات نزلاء السجون؛ لأن ذلك يخل بوظائف السجن، إلا أن بعض الحراس اقتنعوا عمليا بأن وجود عصابات السجون مفيد وظيفيا في قيامهم بعملهم، إذ إن الخطر الذي تفرضه هذه العصابات يهدد الأمن في السجن مما يتطلب مزيدا من المراقبة وساعات عمل زائدة للحراس(عبدالجواد، ٢٠١١، ص ٢٨٠).

### النتائج

تعد النظرية البنائية الوظيفية من النظريات الأساسية في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية التي كان لها دور أساس في تفسير الأحداث والظواهر الاجتماعية وبنية المؤسسات الاجتماعية. واعتماد معطيات الدراسة الحالية توصلت الدراسة إلى نتائج منها: إن النظرية البنائية الوظيفية لها إمكانية تفسير وتوظيفها في بنية المؤسسات الإصلاحية عبر المتطلبات الوظيفية التي حددها في بنائها النظري. إذ إن السجن عبارة عن بناء فيزيقي محدود للغاية يحتل موقعا جغرافيا محددًا يعيش فيه عادة عدد كبير من الأفراد بالقياس إلى مساحته، ويستعمل هؤلاء الأفراد موارد محدودة تتيحها لهم بيئة السجن عليهم أن يتكيفوا مع البدائل القليلة والموارد الضئيلة والمكان المحدود الضيق التي يوافرها لهم السجن. وتبين من النظرية البنائية الوظيفية ممارسة المؤسسة الإصلاحية -كجزء مهم من المؤسسات الاجتماعية- لوظائفها تقوم على بنية مؤسسية متدرجة وواعية لأدائها للوظائف؛ لذلك فإن العلاقة بين النزول والمؤسسة علاقة واعية، بمعنى أنها محددة و علاقته بالمؤسسة هو وعيه بمدى ما تقدمه له من خدمات. ينطلق المدخل البنائي الوظيفي في تحليله للسجن عبر النظر إليه على أنه بيئة جغرافية لمجتمع بشري يرتبط الموجودون به بعلاقات ثابتة و

راسخة ومتماثلة مع نظيراتها في كل سجن من سجون العالم بغض النظر عن مكانه ، و نوعه ،وجنسية نزلائه. وفي هذا المجتمع يشكل النزلاء القاعدة العريضة والمؤثرة في بناء هذا المجتمع ويشاركهم الحضور فيه الحراس والضباط والإداريون والاختصاصيون ، ونستنتج أن العلاقات بين النزلاء تؤثر على بنية المؤسسة الإصلاحية سلبيا ام ايجابيا بحسب الخدمات المقدمة لهم.. وفي ضوء مفاهيم البنائية الوظيفية فإن الثقة في قدرة النزيل أمر أساس، كما أن قوة النزيل وإرادته كامنة وكل ما يحتاجه النزيل هو المساعدة على إستئثارتها. ولكن إذا كان النزيل لديه القوة ولديه الإرادة فلماذا حضر إلى المؤسسة؟

هذا بالفعل سؤال يمكن أن يوجه ولكن الإجابة عليه واضحة جدا، فإن النزيل بالفعل يملك تلك الإرادة ولكن حدث ما عطل فاعلية هذه الإرادة مثل الظروف التي يمر بها والتي يعانيتها، والعوامل المتفاعلة في موقفه الإشكالي مما كان له تأثير على تعطيل تلك الإرادة. وعن طريق هذه الدراسة نستنتج بأن النظرية البنائية الوظيفية لها إمكانية تفسير الخدمات وتحليلها في المؤسسات الإصلاحية وبمعنى آخر يمكن توظيفها في الدراسات والأبحاث المتعلقة بالسجون والإصلاحيات. وعند استعمال النظرية البنائية ينبغي للمرء أن يعترف ويقر بأن النزيل هو الخبير في حياته الخاصة. ويجب السماح للنزلاء للتعبير عن واقعهم عبر الكلمات الخاصة بهم بدلا من الأخصائي الاجتماعي الذي يضع الافتراضات حول أوضاع النزلاء.

### المصادر

#### أولا: الكتب

١. أبو النصر، مدحت (٢٠١٧) مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
٢. بشير، اقبال محمد؛ مخلوف، اقبال ابراهيم (١٩٨٥). الاعتبارات النظرية لممارسة الخدمة الاجتماعية في العمل مع الأفراد. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
٣. احمد، عبدالرزاق سيد متولي (د.ت). الدور الإداري للسجون لحصول السجين على حقوقه الاجتماعية والشخصية.
٤. تيماشيف، نيقولا (١٩٧٨). نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها. (ترجمة محمد عودة و محمد الجوهري و محمد علي محمد و السيد محمد الحسني). القاهرة : دار المعارف .
٥. حافظ، نجوى عبدالوهاب (٢٠٠٣). رعاية الجمعيات الأهلية لنزلاء المؤسسات الإصلاحية [دراسة متخصصة]. الرياض: جامع نايف العربية للعلوم الأمنية.



٦. حامد، عبدالناصر سليم (٢٠١٢). معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
٧. حبيب، جمال شحاتة ؛ حنا، مريم ابراهيم (٢٠١٦). نظريات ونماذج التدخل المهني على مختلف الانساق ومستويات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية. الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث .
٨. الحسن ، احسان محمد (٢٠٠٥) . النظريات الاجتماعية المتقدمة. عمان : دار وائل للنشر .
٩. حسين،مدحت فؤاد فتوح(١٩٩٦).الخدمة الاجتماعية(مدخل تكاملي). ط٢.القاهرة:دار النهضة العربية.
١٠. الحسيني،السيد محمد(١٩٨٥).النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم.ط٥.القاهرة:دار المعارف.
١١. حمزة ،كريم محمد (٢٠٠٩) . نظريات علم الاجتماع (مقدمات تعريفية). بيروت : دار و مكتبة بصائر .
١٢. الحوراني،محمد عبدالكريم(٢٠٠٨). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع .عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
١٣. الخمشي،ساره صالح عيادة(٢٠١٣).الخدمة الاجتماعية في المجال الجريمة والإصلاح.جدة:مكتب الشقري.
١٤. خوشناو،دليرصابر؛هدايت،نصرالله عمر(٢٠١٨).الإطار القانوني لمنظومة السجون والإصلاحيات في اقليم كردستان العراق بين المعايير الدولية والواقع.العراق: شبكة العدالة للسجناء .
١٥. الدوري،عدنان(١٩٨٩).علم العقاب معاملة المذنبين (الكتاب الثالث).كويت: منشورات ذات السلاسل.
١٦. الرفاعي،طاهر فلوس(١٩٩٩).النظم الإدارية الحديثة (الاحداث-نموذج دولية وعربية).[دراسة متخصصة].في(إشراف)د.حسن مبارك طالب.النظم الإدارية الحديثة في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية.الرياض:أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
١٧. الرميح،صالح بن رميح(٢٠٠٤).البرامج التأهيلية والإصلاحية المقدمة للأحداث بداخل دور الملاحظة.الرياض:مركز النشر العلمي.
١٨. صالح ، عبد المحي محمود حسن (٢٠١٤) . الخدمة الاجتماعية ومجالات الممارسة المهنية . الاسكندرية :المكتب الجامعي الحديث .

١٩. الصديقي ، سلوى عثمان ؛ عبدالسلام ، هناء فايز (٢٠١٢) . خدمة الفرد (مداخل نظريات) . الاسكندرية : مكتب جامعي الحديث .
٢٠. الضحيان،سعود ضحيان(٢٠٠٤).دور الأخصائي النفسي والاجتماعي في المؤسسات الإصلاحية[دراسة متخصصة ] في كتاب جماعي جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.التعليم في المؤسسات الإصلاحية( ص ص ١٠٣- ١٢٦) .الرياض: فهرسة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .
٢١. العاني،محمد شلال حبيب؛ الطوالبة،علي حسن محمد (١٩٩٨).علم الاجرام والعقاب.عمان:دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
٢٢. عبدالجواد، مصطفى خلف(٢٠١١).نظرية علم الاجتماع المعاصر. ط٢. عمان:دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
٢٣. عبدالخالق،جلال الدين (٢٠٠١).طريقة العمل مع الحالات الفردية (خدمة الفرد). الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث..
٢٤. عجوبة،مختار ابراهيم(٢٠١١).نظريات الخدمة الاجتماعية وأخلاقياتها.الخرطوم:دار عزة للنشر والتوزيع.
٢٥. غباري،محمد سلامة محمد(٢٠٠٦).الدفاع الاجتماعي في مواجهة الجريمة.الاسكندرية:دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر .
٢٦. غنيم،السيد رشاد ؛عمر،نادية السيد ؛الرامخ،السيد محمد (٢٠١٥).النظرية المعاصرة في علم الاجتماع.الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية.
٢٧. غرايبة،فوزي؛ دهمش،نعيم؛الحسن،ربحي؛عبدالله،خالدأمين،ابوجبارة،هاني(٢٠١٩).أساسيات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والانسانية.ط٧.عمان:دار وائل للنشر والتوزيع.
٢٨. الفلاحي،حميد كردي ؛ حسن،محمد حربي(١٩٩٤).ادارة المؤسسات الاجتماعية.الموصل:جامعة الموصل.
٢٩. فهمي،محمد السيد(٢٠١٢).الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والعقاب. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
٣٠. كريب ، إيان (١٩٩٩) . النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس (ترجمة د.محمد حسين غلوم) . كويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
٣١. فهمي،محمد السيد(٢٠١٤).اسس الخدمة الاجتماعية.الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

٣٢. كويل، اندرو (٢٠٠٩). منهجية حقوق الانسان فى إدارة السجون. ط٢. (ترجمة وليد المبروك صافار). لندن: منشورات المركز الدولي لدراسات السجون .
٣٣. لطفي، طلعت ابراهيم؛ الزيات، كمال عبد الحميد (١٩٩٩). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع . القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
٣٤. محمد، محمد عبدالفتاح (٢٠١١). الاتجاهات النظرية المعاصرة لتنظيم المجتمع (نماذج و نظريات ومهارات مهنية ). الأسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
٣٥. مختار، عبد العزيز عبدالله (١٩٩٥). طرق البحث للخدمة الاجتماعية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
٣٦. هلال، ناجي محمد (٢٠١٧). خلف الجدران دراسات في سوسولوجيا السجن. القاهرة: مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.
٣٧. مكتب الأمم المتحدة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (٢٠٠٤). حقوق الإنسان والسجون. نيويورك وجنيف: منشورات الأمم المتحدة.
٣٨. النوري ، قيس ؛ الحسني ، عبد المنعم (١٩٨٣). النظريات الاجتماعية. بغداد :جامعة بغداد.
٣٩. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠١٥). قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا). فيينا: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

### ثانياً: المجلة العلمية

١. بن شري، مناحي بن خنثل (٢٠١٨). تقييم البرامج التأهيلية من وجه نظر نزلاء سجن الملز. المجلة العربية للدراسات الأمنية، ٣٣(٧٢)، ٣٥-٧٦. DOI: 10.26735/13191241.2018.0013
٢. حمادي، الاء محمد رحيم (٢٠١٤). الاتجاهات المعاصرة لمعاملة السجناء داخل المؤسسات الإصلاحية في ضوء قواعد الحد الدنيا لمعاملة السجناء. مجلة كلية التربية، ٢٥(٢)، ٣٢٤-٣٣٦ <https://search.emarefa.net/detail/BIM-388640> تم الاسترجاع من موقع
٣. شحاتة ، صفاء فضل هاشم (٢٠٢٠) . معوقات أداء الدور المهني للأخصائي الاجتماعي كممارس عام في تحقيق الأمن الاجتماعي للأطفال بلا مأوى بالمدارس الصديقة . نحو تصور مقترح لتفعيل أداء الاخصائي الاجتماعي . مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية العلوم الإنسانية ، ٣(٥١) ، ٧٢٩-٧٦٦ . معرف الوثيقة الرقمــــي: ٢٠٢٠.٣٥٤٩١.١١٤٢.JSSWH/١٠.٢١٦٠٨

٤. صالح، حاتم محمد (٢٠٠٩). تقويم النزلاء والمودعين. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (٢١)، ١٣٣-١٥٢. تم الاسترجاع من موقع ٥٣١٣٢

[/https://www.iasj.net/iasj/article](https://www.iasj.net/iasj/article)

٥. طويل، فتيحة (٢٠١٦). النظرية الوظيفية الجديدة وتحليل البناء الاجتماعي. مجلة التغيير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر- جامعة محمد خضير بسكرة. (١) ٢١٧-٢٣٤. تم

الاسترجاع من موقع <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/79232>

٦. عطار، اقبال بنت أحمد (٢٠٠٩). العنف وعلاقته بتوكيد الذات والأمن النفسي لدى تلميذات المرحلة المتوسطة من السعوديات وغير السعوديات. مجلة بحوث التربية النوعية، (١٣)،

٤٣-٧٢ DOI: 10.21608/mbse.2009.141568.2009

٧. غانم، عبدالله عبدالغني (٢٠٠٣). علم الاجتماع السجون. المجلة العربية للدراسات الأمنية، ١٨، (٣٥)، ١٥٥-٢٢٠. تم الاسترجاع من موقع .

<https://search.emarefa.net/detail/BIM-366614>

٨. الكساسبة، فهد يوسف (٢٠١٢). دور النظم العقابية في الإصلاح والتأهيل دراسة مقارنة. دراسات علوم الشريعة والقانون، ٣٩، (٢)، ٣٨٧-٤٠٢. تم الاسترجاع من موقع

<https://journals.ju.edu.jo/DirasatLaw/article/viewFile/3607/6598>

٩. محمد، ابراهيم اسماعيل عبده (٢٠١٨). الحقوق الاجتماعية والإنسانية للسجناء في ضوء المعايير الدولية لرعايتهم. مجلة جيل حقوق الانسان، (٣٣)، ٤٧-٧٣. تم الاسترجاع من موقع

٩٤٣٢/http://jilrc.com/archives

١٠. هرزاني، نوري ياسين؛ ابراهيم، ارام (٢٠٠٤). طبيعة العلاقات الاجتماعية بين المحكومين داخل مجتمع السجن. مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، ٢، (١)، ١٢-٣٦. تم الاسترجاع من موقع

<https://search.emarefa.net/detail/BIM-364039>

١١. مصطفى، فاطمة قادر؛ حسن، ساكار محمد (٢٠١٧). واقع خدمات تعليم العام والاحتياجات المستقبلية في قضاء رانية بمحافظة السلیمانية. مجلة جامعة كرميان، ٤، (٤)، ٣٠٦-٣٣٣ معرف

الوثيقة الرقمي: ١٠.٢١٦٠٨ / JSSWH/ ١١٤٢.٣٥٤٩١.٢٠٢٠

### ثالثاً: الرسائل والاطاريح

١. ابراهيم، ذكرى محمد أحمد (٢٠١٧). فعالية مؤسسات الإصلاح الاجتماعي في تقويم سلوك النزليات (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا والدراسة العلمي، جامعة الرباط الوطني، السودان).

<https://www.iasj.net/iasj/download/b2c0c522f5a739be>

٢. بن دريس، زيد بن عبدالله (٢٠٠٧). الخدمات المقدمة من اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم لأسر السجناء واقعها و آفاقها (كلية الدراسات العليا- قسم العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية). تم الاسترجاع من موقع <https://library.shjpolice.gov.ae/libero/WebopacOpenURL.cls?ACTION=DISPLAY&RSN=603&DATA=DJI>
٣. بواقنة، تهاني راشد مصطفى (٢٠٠٩). تأهيل السجين وفقا لقانون مراكز التأهيل والإصلاح الفلسطيني رقم (٦) gskm (١٩٩٨) رسالة ماجستير غير منشور، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين). تم الاسترجاع من موقع <http://repository.ribat.edu.sd/showRepositoryDetails>
٤. جقماقجي، سهى يونس اسماعيل (٢٠١٩). الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجال حماية البيئة. (رسالة ماجستير غير منشور، كلية آداب، جامعة صلاح الدين، أربيل - إقليم كردستان، العراق).
٥. حسن، شنو خليل (٢٠١٤). دور المؤسسة الإصلاحية في إعادة تأهيل النزليات (رسالة ماجستير غير منشور، سكول العلوم الإنسانية، جامعة السليمانية، إقليم كردستان العراق).
٦. الرشيد، علي بن عبيد (٢٠١١). دور إدارة السجون في تأهيل السجناء في منطقة المدينة المنورة من وجهة نظر العاملين. (رسالة ماجستير غير منشور، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - السعودية). تم الاسترجاع من موقع <https://search.mandumah.com/Record/534783>
٧. السبيعي، نيان عبيد دهام (٢٠٠٦)، النظام الجمعي وأثره على نزلاء المؤسسات العقابية من ذوي العقوبات قصيرة المدة دراسة تطبيقية على نزلاء المؤسسات العقابية بمنطقة الرياض (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية). تم الاسترجاع من موقع [http://juc.gov.jo/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?biblionumber=277804&query\\_desc=an%3A154692](http://juc.gov.jo/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?biblionumber=277804&query_desc=an%3A154692)
٨. شريك، مصطفى (٢٠١١). نظام السجون في الجزائر: نظرة على عملية التأهيل كما خبرها السجناء (أطروحة دكتوراه غير منشورة - كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة باجى مختار - عنابة، الجزائر). تم الاسترجاع من موقع <https://archive.org/details/YacineB00945BibliothqueApcHamma/page/n1/modernization>
٩. الطائي، منى شاكر محمد خضر (٢٠٠٢). دراسة تقييمية لتجربة التأهيل المهني المجتمعي للمعوقين. (رسالة ماجستير غير منشور، كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق).
١٠. طناس، رامز نبيل ميخائيل (٢٠١٦). معاملة النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل دراسة مقارنة (رسالة ماجستير غير منشور، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس، فلسطين). تم الاسترجاع من موقع [https://dspace.alquds.edu/bitstream/handle/20.500.12213/2772/MT\\_2017\\_21310051\\_8050.pdf?sequence=1&isAllowed=y](https://dspace.alquds.edu/bitstream/handle/20.500.12213/2772/MT_2017_21310051_8050.pdf?sequence=1&isAllowed=y)
١١. عبدالرحمن، قصي محمد (٢٠١٨). التوافق النفسي الاجتماعي لدى نزلاء السجون المندرجون وغير المندرجين تحت البرنامج التعليم دراسة ميدانية بولاية الجزيرة- السودان (رسالة ماجستير غير

123456789/3382 منشورة، كلية التربية، جامعة الجزيرة، السودان). تم الاسترجاع من موقع

<http://repo.uofg.edu.sd/handle/>

١٢. العنزي، عبدالله حمود (٢٠٠٥). دور الإحصائي الاجتماعي في التعامل مع المشكلات الاجتماعية لنزلاء السجون. (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا قسم العلوم الاجتماعية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض).

١٣. الغامدي، إبراهيم سعد سعيد (٢٠٠٨). العوامل المؤدية إلى ارتكاب العنف بين النزلاء في إصلاحية الحائر بالرياض (رسالة ماجستير غير منشور كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية). تم الاسترجاع من موقع <https://repository.nauss.edu.sa/handle/53050/123456789>

١٤. لبشر، أوبيش؛ بكار، بوغرة (٢٠١٨). المؤسسات العقابية ودورها في إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين (رسالة ماجستير غير منشور، كلية الحقوق والعلوم السياسية-قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر). تم الاسترجاع من موقع [https://www.elmizaine.com/2021/12/pdf\\_15.html](https://www.elmizaine.com/2021/12/pdf_15.html)

١٥. مبروكة، خضير (٢٠١٧). أثر الصراع التنظيمي على استعادة العمال من الخدمات الاجتماعية بالمؤسسة الجزائرية (رسالة ماجستير غير منشور، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة احمد دراية ادرار-الجزائر). تم الاسترجاع من موقع <https://dspace.univ-adrar.edu.dz/jspui/handle/375/123456789>

١٦. مداني، مداني (٢٠٠٨). أثر البرامج التأهيلية في الحد من ظاهرة العود (رسالة ماجستير غير منشور، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، الجزائر). تم الاسترجاع من موقع [http://193.194.83.98/jspui/bitstream/1635/8136/1/MADANI\\_MADANI.pdf](http://193.194.83.98/jspui/bitstream/1635/8136/1/MADANI_MADANI.pdf)

17. Donaldson, Stewart I., Michael, Scriven (2008) *Evaluating Social Programs and Problems Visions for the New Millennium*. Mahwah-New Jersey: Lawrence Erlbaum Associates, Inc Publishers.

18. Nally, John., Lockwood, Susan., Knutson, Katie and Ho, Taiping (2012) *An Evaluation of the Effect of Correctional Education Programs on Post-Release Recidivism and Employment: An Empirical Study in Indiana*. The Journal of Correctional Education 63(1) 69-89 Retrieved from <https://www.jstor.org/stable/pdf/26507622.pdf?refreqid=excelsior%3A0e703b07ba69f080ed330b9e62581736>

19. Latessa, Edward., Lugo, Melissa., Pompoco, Amanda., Sullivan, Carrie and Wooldredge, John (2015). *Evaluation of Ohio's Prison Program*. Cincinnati-Ohio: University of Cincinnati Corrections Institute (UCCI) School of Criminal Justice. Retrieved From <https://www.uc.edu/content/dam/uc/ccjr/docs/reports/Prison%20Study%20Executive%20Summary.pdf>